مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

الاستحقاق الانتخابي في ليبيا لعام 2023

دراسة في المعوقات الداخلية والتحديات الخارجية

علي سعدي عبد الزهرة جبير

سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حولَ قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عمليَّة جليَّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبِّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنَّما تعبِّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2023

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org

Since 2014

الاستحقاق الانتخابي في ليبيا لعام 2023
دراسة في المعوقات الداخلية والتحديات الخارجية

علي سعدي عبد الزهرة جبير*

المقدمة:

منذ سقوط (معمر القذافي) لم تعرف ليبيا طعم الاستقرار السياسي، فقد جرت في البلاد (13) تعديلاً دستورياً، تمهيداً لإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية، لذا فإن ليبيا تعيش انقساماً سياسياً وتعدداً في الشرعيات، فأصبحت البلاد يحكمها حكومتان إحداهما في الشرق والأخرى في الغرب، وبرلمانين وجيشين لا جيش واحد، ودخلت البلاد في صراع عسكري لم يحسم لحد الآن، فضلاً عن وجود المرتزقة الأجنبية والمليشيات المحلية التي تحكم وتبسط نفوذها بعيداً عن شرعية أي من الحكومتين، فأصبح المواطن الليبي ضحية الأزمات السياسية، لذلك فشلت المبادرات الأممية لوضع حدة للعنف السياسي المستمر منذ عام 2011، ولم تتمكن من وضع رؤية موحدة تجمع الفرقاء السياسيين في الشرق والغرب لأجراء الاستحقاق الانتخابي، فالخلاف كان دائماً محصوراً في قوانين الانتخابات التي لم تسنّ نتيجة تعنت الفرقاء السياسيين حول من يحق له الترشح في الانتخابات وأي حكومة ستشرف على الانتخابات، ويعد التدخل الخارجي من أكثر المعرقلات لإجراء الانتخابات، إذ دائماً ما تتدخل لحماية مصالحها الاستراتيجية بدعم أحد الأطراف الموالية، لذلك من المستبعد إجراء الانتخابات في نهاية عام 2023 ما لم تتوافق الأطراف المحلية وتتنازل عن مصالحها الضيقة لحساب المصلحة الوطنية، لاسيما أن المواطن الليبي بدء يتشوق لتلك الانتخابات التي يعني إنهاء العنف والدمار، وهذا لن يحدث ما لم تكف الدول الإقليمية والدولية بالتدخل في الشأن الليبي وفي حال توافقت على إجراء الانتخابات.

أولاً: التعديل الدستوري والحكومات المتعددة

وفق التعديل الدستوري رقم(13) لعام 2023 حدد معالم نظام الحكم في ليبيا بأنه نظام (مختلط) يجمع بين صفات النظام الرئاسي والبرلماني، إذ تتكون المؤسسة التشريعية باسم مجلس الأمة من غرفتي مجلس النواب ومجلس الشيوخ ويتولى سلطة سن القوانين وإقرار السياسة العامة للدولة، والخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والموازنة العامة للدولة، ويمارس الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية، ويتألف مجلس النواب من عدد من الأعضاء ينتخبون بالاقتراع العام الحر السري

* جامعة النهرين–كلية الحقوق.

المباشر على أساس السكان، والمعيار الجغرافي بحيث يحدد عدد النواب على أساس نائب واحد عن كل أربعين ألف من المواطنين، أو عن كل جزء من هذا العدد يتجاوز نصفه ويبعد مسافة لا تقل عن مائة كيلو متر عن التجمعات المأهولة على ألا يقل تمثيل كل إقليم عن العدد الحالي المجلس النواب وألا يقل عمر الناخب عن ثماني عشرة سنة ميلادية، وذلك كله وفق ما ينظمه القانون، ومدة عضوية مجلس النواب ومجلس الشيوخ أربع سنوات، ويتألف مجلس الشيوخ من ستين عضواً (60) ينتخبون بالاقتراع العام الحر السري المباشر عن طريق الانتخاب الفردي، على ألا يقل عمر الناخب عن ثماني عشرة سنة ميلادية ولأغراض تطبيق هذا النص توزع المقاعد بين المناطق الانتخابية الثلاث وفق الآتي(المنطقة الغربية طرابلس عشرين عضواً 20، المنطقة الشرقية برقة عشرون عضواً 20، المنطقة الجنوبية فزان عشرون عضواً 20)، على أن يشمل ذلك ضمان تمثيل المكونات الثقافية واللغوية بواقع عضوين عن كل مكون ويراعي التوزيع الجغرافي للمقاعد داخل كل منطقة انتخابية وذلك كله وفق ما يحدده القانون[1].

أما المؤسسة التنفيذية تتكون من رئيس الدولة ومجلس الوزراء، ومدة رئيس الدولة أربع سنوات، ويحدد القانون كيفية ضوابط وشروط ترشيح رئيس الدولة ومتولي المناصب وينظم استقالتهم من عملهم، وآلية عودتهم لسابق عملهم في حالة عدم الفوز، وتتكون الحكومة من رئيس الوزراء والوزراء، ويتم تعيين رئيس الوزراء وإعفائه، واعتماد تأليف الحكومة، وإجراء التعديلات الوزارية من قبل رئيس الدولة، وتجرى انتخابات مجلس الأمة ورئيس الدولة، خلال مدة تبلغ 240 يوماً من تاريخ دخول قوانين الانتخابات حيز النفاذ. وتجرى الجولة الثانية للانتخابات الرئاسية والمقاعد غير المحسومة بمجلس الأمة حسب ما ينظمه القانون، وفي حال تعذر قيام الانتخابات الرئاسية، تلغى الإجراءات المتعلقة بالعملية الانتخابية كما لو لم تكن قد حدثت. تشكل لجنة مشتركة من قبل مجلس النواب والدولة بواقع ستة أعضاء عن كل مجلس للتوافق بأغلبية الثلثين من أعضاء كل مجلس، وذلك لإعداد مشروعات قوانين الاستفتاء والانتخابات وفي حال عدم التوافق على النقاط الخلافية، تضع اللجنة آلية اتخاذ القرار بشأنها، ويكون قرارها نهائياً وملزماً. وتقدم القرارات المجلس النواب لإصدارها كما توافق عليها دون تعديل[2].

إن التعديل الدستوري لسنة 2013 وضح نظام الحكم في ليبيا على أنه نظام (مختلط) يجمع

1. المادة (1)(2)(3)(6)(7) من التعديل الدستوري رقم 13 لسنة 2023.
2. المادة (19)(21)(31)، من التعديل الدستوري رقم 13 لسنة 2023.

بين صفات النظام الرئاسي والبرلماني، وحدد انتخاب المؤسستين التنفيذية والتشريعية بقانون، وهذا ما سيعرقل قيام الانتخابات في الوقت الحاضر بسبب خلاف النخبة السياسية في الشرق والغرب حول صيغة قانون الانتخابات.

فليبيا منقسمة سياسياً بحكومتين ومجلسين ومصرفين، فجاء الدور على ولادة حكومات التوائم، والانقلاب داخل الحكومة الواحدة، فمن الحكومة المؤقتة إلى حكومة الإنقاذ فحكومة الوفاق الوطني، مروراً بحكومة الاستقرار وحكومة الوحدة الوطنية والحكومة الليبية، وجميعها بسبب التشظي السياسي الذي تسبب في الانقسام المؤسسي بالبلاد، ومحاولة إنتاج حكومة جديدة من قبل البرلمان بعد أن سحب الثقة من حكومة (فتحي باشاغا) وإيقافه عن العمل والتحقيق معه، وهي آخر حكومة أنتجها البرلمان والتي لم تتمكن من دخول العاصمة السياسية طرابلس رغم محاولاتها الكثيرة الدخول بقوة عسكرية، لكنها في النهاية عجزت وبقيت حكومة منفى تستلف الأموال من البنوك الخاصة والعامة وتلاحقها اتهامات بالفساد وإهدار المال العام، فتم إنتاج حكومات متعددة بتسميات مختلفة من دون تحقيق أدنى درجات الوصف الوظيفي لها، فليبيا عرفت حكومة (الإنقاذ) وما حدث إنقاذ، وحكومة (وفاق وطني) وما كان هناك أدنى درجات للوفاق، بل ضاعت السيادة الوطنية بسبب جلبها المرتزقة والقوات الأجنبية وورطت البلاد في اتفاقية بحرية حدودية تم فيها تزييف الجغرافيا، ثم جاءت حكومة (الوحدة الوطنية) وما تحققت الوحدة بين الشرق والغرب ولا المصالحة الوطنية، التي تعد حجر الزاوية في استقرار ليبيا، وكلتا الحكومتين لا هم لها سوى إهدار المال العام في ظل فساد حكومي غير مسبوق[3].

ليست الأزمة بليبيا في كيفية إنتاج حكومة وتوزيع حقائبها شرقاً أو غرباً، فليبيا تعاني من تخمة في إنتاج الحكومات التي لا تفعل شيئاً للمواطن، فالأزمة الحقيقية تكمن في الآليات والكيفية التي ستنفذ بها الحكومة أعمالها، وتقديم خدماتها وبسط سلطتها وضبط السلاح وحل الميليشيات وإخراج المرتزقة والقوات الأجنبية من البلاد منزوعة السلاح، كونها ستشكل خطراً إقليمياً، ورغم إنتاج البرلمان حكومات كثيرة فإن الشارع الليبي شرقاً وغرباً وجنوباً خرج غاضباً ومطالباً بإنهاء عهدي البرلمان ومجلس الدولة والمجلس الرئاسي المنبثق عنهما في اتفاق جنيف، بعد أن بات من المسلم به أن لا انتخابات في المدى القريب، أو ربما لا انتخابات أبداً في ليبيا المنكوبة بالفوضى

3. جبريل العبيدي، ليبيا... حكومات متتابعة لنهب المال العام، صحيفة الشرق الأوسط، على الموقع الالكتروني:
https://aawsat.com/home/article/4345986، 25/7/2023

والمراحل الانتقالية وصراع الشرعيات، أو هكذا أرادت السلطات الثلاث (البرلمان ومجلس الدولة الاستشاري والحكومة الانتقالية المؤقتة) ومن يملكون القرار في ليبيا خصوصاً في ظل استمرار الخلاف الدولي على رؤية حل موحد في ليبيا، مما يعرقل أي توافق ليبي – ليبي لحل الأزمة محلياً، لذلك الحل في ليبيا يكمن في انتخابات (برلمانية – رئاسية) متزامنة ونزيهة توحد البلاد وتنهي حالة الانقسام السياسي، وليس في إعادة إنتاج حكومات محاصصة جهوية تنتهي بالفشل والفساد وإهدار المال العام[4].

ثانياً: معرقلات أجراء الانتخابات في ليبيا لعام 2023

هناك العديد من المعرقلات التي تعيق من إجراء الانتخابات في عام 2023، ومنها غياب التوافق السياسي بين الأطراف المتصارعة، فضلاً عن التدخلات الإقليمية والدولية لحماية مصالحها، ووجود المليشيات المسلحة.

1. **غياب التوافق السياسي:** بعد الإعلان عن إجراء الانتخابات في نهاية عام 2021، اقبل الليبيين على التسجيل في المنظومة الانتخابية للمشاركة في التصويت، وأعلنت المفوضية العليا للانتخابات تسجيل (2,8) مليون ناخب، لكن إتمام العملية الانتخابية على خلفية شكوى من أطراف سياسية حول قوانين الانتخاب، وتفصيلها على مقاس بعض الشخصيات، فضلاً عن وجود مرشحين كاللواء المتقاعد (خليفة حفتر) والذي لا تسمح له القوانين بالترشح كونه عسكرياً ويحمل جنسية دولة أجنبية، ورئيس حكومة الوحدة الوطنية (عبد الحميد الدبيبة) كونه اختير كرئيس لحكومة مؤقتة شريطة ألا يترشح لمناصب سياسية بعد انتهاء ولاية حكومته، فضلاً عن (سيف الإسلام القذافي) المطلوب للعدالة والذين قبلت مفوضية الانتخابات ترشحهم جميعاً.

وأعلن (عماد السائح) رئيس المفوضية العليا للانتخابات، أن عقبات أمنية وقضائية وسياسية شكلت قوة قاهرة منعت عقدها في موعدها، مشترطاً زوالها ومصادقة مجلس النواب لإجرائها، ولكن بعد قرابة ثمانية أشهر من تأجيل الاستحقاق، أعلن السائح بنهاية آب عام 2022، زوال هذه القوة القاهرة التي تعذر معها إجراء الانتخابات.

لقد اتسمت الحالة السياسية في البلاد بالجمود التام، باستثناء محاولات أممية لتحريك المياه

4. جبريل العبيدي، مصدر سبق ذكره.

الراكدة في بحر السياسة، والتخفيف من حالة الانقسام والتنازع على السلطة بين حكومتي الوحدة المؤقتة (برئاسة عبد الحميد الدبيبة) و(الاستقرار) المدعومة من مجلس النواب، إلا أن ما عرف حينذاك باسم (الشخصيات الجدلية) التي ترشحت للانتخابات الرئاسية عدّ أحد أهم الأسباب الرئيسية التي أدت إلى إفشالها وتعذر عقدها في موعدها السابق، وإذا لم يتيسر التوصل إلى حل بشأن ترشح تلك الشخصيات، فإنه لن تجرى الانتخابات الليبية، وستظل القوة القاهرة تتهدد عقدها، ولقد تسبب ظهور (سيف الإسلام القذافي) وترشحه للانتخابات الرئاسية في إرباك المشهد السياسي وحسابات خصومة[5].

لذلك طعنت مفوضية الانتخابات بترشحه، لكن بعد مداولات ومظاهرات من أنصاره قضت محكمة سبها في جنوب ليبيا برفض طعن المفوضية وإلزامها بإعادته إلى سباق الانتخابات الرئاسية، بعدما كانت استبعدته من القائمة الأولية التي نشرتها، وكانت مفوضية الانتخابات قد أعلنت 14 شرطاً للترشح للرئاسة في ليبيا، منها ألا يكون مزدوج الجنسية عند الترشح، وألا يكون صدر بحقه حكم نهائي في جناية أو جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة، لكن هذه الشروط أدخلت عليها شروطاً جديدة لاحقاً تحمس لها (خالد المشري) رئيس المجلس الأعلى للدولة ما زاد المشهد تعقيداً، وقال (المشري) إنه (سيكون على أي عسكري أو مسؤول آخر تقديم استقالته قبل الترشح لرئاسة البلاد، كما يشترط ألا يكون قد صدر بحق المترشح حكم قضائي وإن لم يكن باتاً)، وتابع (المشري) إن (الخلاف الوحيد المتبقي مع رئيس مجلس النواب هو ترشح مزدوجي الجنسية، حيث يرى هو عدم أحقيتهم في الترشح، في حين يرى رئيس النواب خلاف ذلك)، لكن مؤيدي (سيف القذافي) يدافعون عن حقه بخوض الانتخابات، ويحذرون من محاولة لإقصائه عن المشاركة في الانتخابات الرئاسية[6].

وتحدث (حفتر) صراحة، عن حق العسكريين في الترشح للانتخابات، وقال في لقاء جماهيري سابق مع مشايخ وأعيان وأهالي مدينة أجدابيا (شرق ليبيا) إنه (لا يمكن لأحد منع العسكريين من حقوقهم الطبيعية والمشاركة في العملية الانتخابية)، متابعاً (المطالبون بمنع العسكريين من المشاركة في العملية الانتخابية يعبرون عن ضعفهم في العملية السياسية) وهكذا أمام بقاء العقبات التي أفشلت

5. الانتخابات الليبية... وعود تعترضها «القوة القاهرة»، صحيفة الشرق الأوسط، على الموقع الالكتروني:
https://aawsat.com/home/article/4231851، 24/3/2023
6. المصدر نفسه.

الاستحقاق في جولته السابقة على حالها، دون حل حتى الآن تطالب الأحزاب والقوى السياسية في ليبيا بسرعة اتخاذ قرارات جدية تعالج جذور الأزمة في ليبيا، بقصد إجراء الانتخابات الرئاسية والنيابية، وهو ما يقول المبعوث الأممي، بأنه يسعى إليه راهناً من خلال مبادرته[7].

2. **المبادرة الأممية لحل الخلافات السياسية:** أعلن المبعوث الأممي إلى ليبيا (عبد الله باتيلي) عن مبادرة جديدة لحل الأزمة الليبية والاتفاق على قاعدة دستورية ، لضمان إجراء الانتخابات قبل نهاية العام الجاري، وأكد (باتيلي) خلال مؤتمر صحفي من العاصمة الليبية طرابلس أن تحديد الانتخابات (لا يمكن أن يترك بيد مجلسي النواب والدولة فقط) مشيراً إلى ضرورة توسيع قاعدة المشاركة والمشاورات المحلية، بهدف الوصول إلى قاعدة دستورية تنظم إجراء انتخابات في البلاد، وأوضح باتيلي أنه (لا يمكن تحديد موعد للانتخابات في ليبيا قبل الانتهاء من إعداد القوانين والاتفاق عليها، ومن ثم إحالتها إلى مفوضية الانتخابات لبحث القضايا الأخرى المتعلقة بالعملية الانتخابية)، متهماً مجلسي النواب والدولة بالتقاعس عن الانتهاء من القاعدة الدستورية العام الماضي، ومؤكدا أنه يمكن إجراء الانتخابات في نهاية عام 2023، إذا تم السير بخطى جادة في الاطار القانوني[8].

وعن الجدل الذي رافق ترشح بعض الشخصيات للانتخابات الرئاسية قال (باتيلي) إنه سيشكل لجنة توجيهية رفيعة المستوى ستقوم بصياغة مدونة سلوك للمرشحين. يجب على القادة الليبيين تضمينها في القاعدة الدستورية. وأعلن المبعوث الأممي إلى ليبيا خلال إحاطته أمام مجلس الأمن عن آلية لجمع مختلف الأطراف الليبية المعنية، بمن فيهم ممثلو المؤسسات السياسية وأبرز الشخصيات السياسية وزعماء القبائل ومنظمات المجتمع المدني والأطراف الأمنية الفاعلة، وممثلون عن النساء والشباب، هذا من أجل تيسير اعتماد إطار قانوني وجدول زمني ملزم لإجراء الانتخابات في 2023. كما ستعمل اللجنة المقترحة أيضاً على تيسير اعتماد إطار قانوني وجدول زمني ملزم لإجراء الانتخابات[9].

وأوضح (باتيلي) أنه يعتزم إنشاء لجنة توجيه رفيعة المستوى في ليبيا للدفع قدماً بالتوافق حول

7. المصدر نفسه.

8. نقلاً عن علي القماطي، الانتخابات الليبية: الأمم المتحدة تطلق مبادرة جديدة في ليبيا، وسط جدل حول فعاليتها، بي بي سي نيوز عربي، على الموقع الالكتروني: https://www.bbc.com/arabic/middleeast-64875484، 11/3/2023

9. علي القماطي، مصدر سبق ذكره.

الأمور ذات الصلة، مثل تأمين الانتخابات، واعتماد ميثاق شرف لجميع المرشحين. وقال (إن النخبة السياسية في ليبيا تعيش أزمة شرعية حقيقية، ولا يسع المرء إلا القول بأن أغلب مؤسسات الدولة فقدت شرعيتها منذ أعوام)، وشدد على ضرورة أن يتصدر حل أزمة الشرعية أولويات الفاعلين السياسيين الراغبين في تغيير الوضع القائم. وأكد باتيلي أنه (لم ينجح مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة في التوافق على قاعدة دستورية للانتخابات). وأشار (أن تنفيذ الانتخابات الرئاسية والتشريعية يتطلب توافقاً وطنياً واسعاً ينطوي على التأييد والمشاركة الفاعلين لطيف أوسع من الأطراف المعنية بما في ذلك المؤسسات الوطنية، والشخصيات السياسية، والأطراف الأمنية، وزعماء القبائل وغيرهم من الفاعلين)، وقال (على الرغم من استمرار الحوار بين رئيسي ووفدي مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة بشأن القاعدة الدستورية الناظمة للانتخابات، إلا أن الاختلافات ما تزال قائمة)، و (إن التعديل الدستوري لا يعالج النقاط الخلافية الأساسية مثل شروط الترشح للانتخابات الرئاسية، كما أنه لا يتضمن خارطة طريق واضحة أو جدول زمني ملزم لتنفيذ انتخابات شاملة في 2023، بل إنه يضيف تعقيدات جديدة مثل تمثيل الجهات في مجلس الشيوخ)[10].

ورأى (باتيلي) أن مدة مجلسي النواب والأعلى للدولة قد انتهت، وعلى أعضائهم تقديم أنفسهم للشعب من جديد لانتخابهم، وأكد مجدداً أن (إعطاء الشعب الليبي فرصته لاختيار قادته عبر الانتخابات هو السبيل الوحيد لإعادة بناء المؤسسات الشرعية التي تمثله)، كما أشاد بتمرير مجلسي النواب والأعلى للدولة التعديل الدستوري الـ(13) لإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المؤجلة، وأعلن مجلسي النواب والدولة الليبيين الاتفاق على التعديل الدستوري الذي ينص على تشكيل لجنة مشتركة من المجلسين (6+6) بهدف صياغة قاعدة دستورية لإجراء الانتخابات في البلاد، وهو ما اعتبرته البعثة الأممية خطوةً للأمام.

وغداة إعلان المبعوث الأممي إلى ليبيا عن تفاصيل مبادرته لاحت بوادر انقسام ورفض لهذا الطرح، وخصوصاً بين المؤيدين لمسار مجلسي النواب والأعلى للدولة الرامي للتوصل إلى الاستحقاق بعد موافقتهما على التعديل الـ 13 للإعلان الدستوري[11].

10. نقلًا عن محمد رجوي، باتيلي يعلن عن مبادرة لإجراء انتخابات ليبيا خلال 2023 في إحاطة أمام مجلس الأمن الدولي، الأناضول، على الموقع الالكتروني https://www.aa.com.tr/ar، 28/2/2023.

11. جمال جوهر، انقسامات مبكرة في ليبيا حول مبادرة باتيلي للانتخابات، صحيفة الشرق الأوسط، على الموقع الالكتروني https://aawsat.com/home/article/4208476، 12/3/2023.

وقال (باتيلي) إن (اللجنة التي شكلتها الهيئتان التشريعيتان مطالبة بالموافقة على قوانين الانتخابات في يونيو (حزيران) المقبل من أجل إجراء الانتخابات هذا العام)، مضيفا بلهجة تحذيرية (إذا لم يفعلوا ذلك، فسيكونون مسؤولين أمام الشعب الليبي والمجتمع الدولي، والزعماء الإقليميين الذين يدعمونهم في هذه العملية)، واعتبر أنه (لا يمكن أن يكون هذا مجرد تطور آخر في لعبة الكراسي الموسيقية)، مشيرا إلى أن مجلس النواب انتخب عام 2014 لمدة 18 شهراً فقط، قائلاً (لا يمكننا أن نرى شرعية دائمة في أي مكان في العالم حيث ينتخب البرلمان بطريقة غير محددة لمدة غير محددة)[12].

ودعا رئيس مجلس النواب الليبي (عقيلة صالح) لجنة (6+6) المشتركة مع مجلس الدولة بخصوص القوانين المنظمة للانتخابات الرئاسية والبرلمانية المؤجلة، للعمل بقدر الإمكان لإنجاز مهامها بأسرع وقت، وأن النقطة الخلافية التي تحول دون توافق مجلسي النواب والدولة على قوانين الانتخابات، تتعلق بترشح المشير (خليفة حفتر) للانتخابات الرئاسية المقبلة، إذ يُطالب رئيس مجلس النواب بفتح المجال أمام مشاركة جميع الليبيين دون إقصاء، والاحتكام إلى إرادة الناخبين عبر صناديق الاقتراع، وأن موقف مجلس النواب يقضي بأن يتنازل الفائز في الانتخابات الرئاسية عن جنسيته الأجنبية، عقب إعلان نتيجة الانتخابات وليس قبلها، في المقابل يُطالب مجلس الدولة بتنازل المرشحين للانتخابات عن الجنسية الأجنبية، باعتبار ذلك شرطاً أساسياً لإتمام الانتخابات[13].

كما اعتبر (باتيلي) (أن العملية السياسية في ليبيا وصلت مرة أخرى إلى مرحلة حرجة... مبرراً أن الانتخابات الناجحة لا تتطلب مجرد إطار عمل قانوني، بل أيضاً اتفاقاً سياسياً يضمن إدراج العناصر الرئيسية جميعها)، حث أعضاء مجلس الأمن على العمل لإخراج المفسدين بهدف تحقيق التعافي الكامل لليبيا[14]. لذلك، بات من المستحيل إجراء الانتخابات خلال الأشهر المتبقية من العام الحالي بسبب المصالح الشخصية للقوى الليبية فضلاً عن المصالح الدولية.

12. نقلًا عن خالد محمود، البعثة الأممية تهدد بطرح «بدائل» لقوانين الانتخابات الليبية، صحيفة الشرق الأوسط، على الموقع الالكتروني 25/3/2023، https://aawsat.com/home/article/4233456.

13. خالد محمود، عقيلة صالح يدعو لجنة قوانين الانتخابات الليبية لإنجاز عملها، صحيفة الشرق الأوسط، على الموقع الالكتروني 1/5/2023، https://aawsat.com/home/article/4305196.

14. نقلاً عن علي بردى، باتيلي يقر بـ«نزاع شديد» يُحول دون إجراء الانتخابات الليبية، صحيفة الشرق الأوسط، على الموقع الالكتروني 20/6/2023، https://aawsat.com.

ثالثاً: التدخلات الدولية وسيناريوهات المستقبلية

لا شك في أن انهيار نظام الجماهيرية السابق قد ترك فراغاً دستورياً خطيراً أدى إلى زعزعة استقرار المؤسسات السياسية والأمنية في ليبيا، التي تشهد كثيراً من الخلافات بشأن من يحكم ليبيا، تلك الخلافات أثرت على الاستقرار السياسي والأمني، مما جعل البلاد دولة فاشلة وغير مستقرة. وبات لزاماً للخروج من هذه الأزمة ترتيب انتخابات رئاسية لسد الفراغ الدستوري الذي أدى إلى زوال الدولة المركزية. هذا من جهة، ومن جهة أخرى لقطع الطريق أمام الدول الأجنبية التي باتت أطماعها في ليبيا تزداد يوما بعد يوم. ولا شك في أنّ الخاسر الأكبر مما يحدث في ليبيا هو الشعب الليبي الذي عانى كثيراً من الفراغ الدستوري وترهل المؤسسات الأمنية والسياسية، فالشعب الليبي أصبح ينشد الاستقرار السياسي والأمني أكثر من الاستقرار الاقتصادي لشدّة ما عاناه في فترة ما بعد (نظام الجماهيرية المنهار)، ولذلك فإنّ منصب رئيس الجمهورية يعد منصباً حساساً لا يمكن التنازل عنه بتاتاً، ولذلك تحرص كثير من الدول الأجنبية لتأخير وتعطيل الانتخابات الرئاسية حتى يتسنى لها أخذ النصيب الكاف من الكعكة الليبية التي تنافست عليها كثير من الدول الإقليمية[15].

ويعتبر التواجد الأجنبي في ليبيا من أكبر التحديات أمام الجهود الدولية لإعادة الاستقرار، فمنذ مؤتمر برلين الثاني حزيران 2021، تعهدت خلاله كل من روسيا وتركيا ومصر ودول أخرى بالعمل من أجل تحقيق انسحاب جميع المقاتلين الأجانب من ليبيا، وجاء في البيان الختامي للمؤتمر أن الدول المعنية بالملف الليبي ستمتنع عن تمويل القدرات العسكرية أو تجنيد مقاتلين ومرتزقة أجانب، وأشار وزير الخارجية الألماني (هايكو ماس) حينها إلى التحفظات بشأن التمييز بين القوى النظامية والمرتزقة، فالأولى تضطلع على سبيل المثال بمهمات تدريب قوات الأمن الليبية، ومع اقتراب ساعة الحسم في القضايا الجوهرية كالانتخابات، فالقوى الخارجية تسعى لدعم شخصيات موالية لها في الداخل الليبي للوصول إلى السلطة، بين من يدعم القوى المدنية والتيارات الإسلامية في الغرب وداعمي المنحى العسكري في شخص الجنرال المتقاعد (خليفة حفتر) في الشرق[16].

15. كشان رضا، التّدخل الأجنبي في الشّؤون العربية الداخلية وتداعياته على الأمن القومي العربي: دراسة حالة ليبيا، مجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، المجلد7، العدد2، 2020، ص25-24.

انظر كذلك: أ.د عماد صلاح الشيخ داود، دور الشركات متعددة الجنسيات في التحول السياسي العربي، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2020، ص 46-40.

16. فشل الاتفاق بشأن الانتخابات يعيد الملف الليبي للمربع الأول، دويتشه فيله، على الموقع الالكتروني https://p.dw.com/p/3wAd3، 7/7/2021

وبصفتها أحد اللاعبين في المشهد الليبي تركز الولايات المتحدة الأمريكية على ضرورة إخراج القوات الأجنبية من ليبيا، ومنع جميع أشكال التدخلات الخارجية الإقليمية والدولية كتمهيد لإجراء الانتخابات المقبلة التي تعول عليها إدارة (بايدن) في إخراج ليبيا من الحرب وعدم الاستقرار، بالاستناد إلى مخرجات مؤتمر برلين في 19 كانون الثاني 2020 الذي وضع أسس ومبادئ للخروج من الأزمة بتوافق الأطراف المحلية على نزع سلاح المجموعات شبه العسكرية وإخراج جميع القوات الأجنبية والتحضير للانتخابات المقبلة، وتدعم الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي الانتخابات القادمة بشكل رسمي ومعلن، ومن المهم لدول الاتحاد الأوروبي رغم تباين مواقف بعض دوله، إرساء أسس السلام والاستقرار في ليبيا للسيطرة على الهجرة غير المشروعة والتهديدات الإرهابية المحتملة، بالإضافة إلى مساهماتها في ملف إعادة الإعمار والاستثمار في القطاعات الإنتاجية المختلفة مثل قطاع الطاقة[17].

وقال المبعوث الأميركي الخاص إلى ليبيا (ريتشارد نورلاند) إن الأطراف الخارجية والداخلية الفاعلة في ليبيا تقر بأن الطريق إلى استقرار البلاد يكمن في إجراء انتخابات ذات مصداقية، وأن الدول التي دعمت قبل نوعاً من النهج العسكري في الداخل الليبي وجدت أنه لم يكن مساراً ناجحاً، وأضاف (نورلاند) في حديث إلى (اندبندنت عربية) خلال زيارته للقاهرة 26/8/2023 (إن الانتخابات هي المفتاح لمساعدة البلاد في إعادة توحيد نفسها وإضفاء الشرعية على مؤسساتها وحماية سيادتها.... أعتقد أن جميع القادة في ليبيا يشعرون بضغوط من الشعب للموافقة على الانتخابات)، وأوضح (أنه خلال العامين الماضيين بلغت جميع الجهات الفاعلة الخارجية الرئيسة في ليبيا حد الاعتراف بأن أفضل طريقة للمضي قدماً هي من خلال التوصل إلى حل عن طريق التفاوض، وهناك مشاركة إيجابية للغاية مع كثير من الجهات الفاعلة المختلفة بالفعل، إنها مجرد مسألة كيفية القيام بذلك، نحن نتقاسم الهدف نفسه، لا يتفق الجميع على كيفية القيام بذلك بالضبط، ومن ثم بطبيعة الحال لا يمكن للعالم الخارجي أن يفرض أي حل، الليبيين أنفسهم هم الذين عليهم أن يقرروا ما هو مقبول وما هو غير مقبول)[18].

17. المصدر نفسه.

18. نقلًا عن إنجي مجدي، المبعوث الأميركي إلى ليبيا: الانتخابات أو لا شيء، اندبندنت عربية، على الموقع الالكتروني https:// www.independentarabia.com/node/489286، 27/8/2023.

وأقر (نورلاند) بأن (الانتخابات لا تحل كل شيء، لكنها أساسية لمساعدة البلاد في توحيد نفسها واستعادة الشرعية لمؤسساتها)، مضيفاً (هناك بعض الفرص الجديدة للتقدم بالنظر إلى بعض الأمور التي أنجزها الليبيين أنفسهم في الأسابيع الأخيرة مثل التقدم في القوانين الانتخابية من خلال لجنة 6+ 6، واتفاق بنغازي إذ اتفقت عقيلة صالح وخليفة حفتر ومحمد المنفي على العمل معاً لمحاولة دفع العملية قدماً، وهذا أمر جديد ومثير للاهتمام)، وقال (نورلاند) (إنه في حين أصبحت الميليشيات الآن أقوى مما كانت عليه لكن البلاد ليست واقعة تحت سيطرة المسلحين)، وأضاف (بعضهم لا يحب أن يطلق عليه اسم الميليشيات، وبعضهم أكثر احترافاً من البعض الآخر، ولكن كما تعلمون من وجهة نظرنا من المهم حقاً أن تندرج كل هذه الجماعات المسلحة في إطار هيكل أمني وطني متفق عليه ضمن جيش موحد وشرطة موحدة، والآن البلاد منقسمة، لكننا نعتقد بأنه من الممكن إجراء انتخابات على رغم أن هذه الجماعات المسلحة تؤدي دوراً مهماً)[19].

وبسؤال (نورلاند) عن موقف واشنطن من ترشح (سيف الإسلام القذافي) للرئاسة، قال (الليبيين هم الذين يقررون من يجب أن يكون مرشحاً ومن لا يجب أن يكون، وكما تعلمون هناك عدد من المرشحين الذين يعتبرون مثيرين للجدل، وجزء من النقاش حول القوانين الانتخابية يدور حول كيفية تحديد من يمكنه الترشح، مؤكداً أن الولايات المتحدة الأمريكية ستحترم إرادة الشعب الليبي كما ستعكسها انتخابات حرة ونزيهة)، وتابع (أعتقد بأننا تعلمنا وتعلم الليبيين وتعلم المجتمع الدولي منذ عام 2021 أن تمهيد الطريق لإجراء انتخابات ناجحة يتطلب استيفاء عدد من الشروط، وأعتقد بأن الجهد المبذول الآن هو محاولة تلبية تلك الشروط والتفاوض على حزمة متفق عليها، والناس هذه المرة سيقومون بالأمر بشكل صحيح، لكن لا أستطيع أن أخبركم كم من الوقت سيستغرق ذلك، لكن علينا أيضاً أن نكون واقعيين، ليس من السهل وضع خريطة طريق ذات مصداقية للانتخابات، ولكن إذا نظرت إلى الوضع بموضوعية الآن، فإن العوامل تدفع الناس إلى الاتفاق على خريطة الطريق، لا أريد أن أبدو ساذجاً، فنحن ندرك أن الأمر سيكون صعباً)، وقال (إنه لكي تتم إدارة الانتخابات بطريقة يراها الجميع محايدة ونزيهة، سيكون من الجيد أن تكون هناك حكومة تكنوقراطية موقتة مهمتها الوحيدة قيادة البلاد إلى الانتخابات، ما لا يريد أحد رؤيته في ليبيا هو حكومة موقته أخرى تستمر لمدة أربع أو خمسة أعوام)[20].

19. المصدر نفسه.
20. المصدر نفسه.

من ناحية أخرى قد ينعكس التقارب المصري التركي بشكل مباشر على الملف الليبي، خاصة بعد الزيارة الأخيرة التي قام بها وزير الخارجية المصري (سامح شكري) لتركيا منتصف نيسان 2023، إذ لوحت الدولتان باتجاههما نحو بلورة صيغة توافقية، وخريطة طريق مشتركة للملف الليبي، وبالتالي لا يمكن فصل اجتماعات (صالح والمشري) الأخيرة في القاهرة عن التقارب التركي المصري الراهن، وقد تمهد مشاورات (صالح – المشري) في القاهرة الطريق أمام صيغة توافقية تتعلق بشروط الترشح للانتخابات الرئاسية المقبلة، مع ضمان عدم ترشح (عبدالحميد الدبيبة) للرئاسيات المقبلة، فضلاً عن عرقلة مساعي (سيف الإسلام القذافي) للترشح أيضاً، مقابل وضع شروط أمام ترشح العسكريين ومزدوجي الجنسية، ويسعى مجلسي النواب والدولة إلى الإسراع بعملية إصدار قوانين انتخابية توافقية لسد الطريق أمام إمكانية تدخل البعثة الأممية في هذا الملف، وبالتزامن مع لقاءات (صالح والمشري) في القاهرة، قام رئيس حكومة الوحدة الوطنية المنتهية ولايته (عبدالحميد الدبيبة) بزيارة إلى تركيا في 29 نيسان 2023، للمشاركة في مهرجان (تكنوفيست) الخاص بتكنولوجيا الفضاء والطيران والذي استضافته مدينة إسطنبول، بحضور الرئيس التركي (رجب طيب أردوغان)، وعمد (عبدالحميد الدبيبة) خلال هذه الزيارة إلى مغازلة الموقف التركي عبر تأكيد العلاقات الوثيقة بين البلدين، وتقديم الشكر لأنقرة على دعمها لحكومته، ويبدو أن (الدبيبة) يتخوف من تداعيات التقارب المصري التركي على استمراريته في السلطة، في ظل موقف القاهرة الرافض لبقاء حكومة (الدبيبة) باعتبارها منتهية الصلاحية[21].

وهناك سيناريوهات حول أجراء الانتخابات في ليبيا ومنها:

1. **تأجيل الانتخابات:** هذا سيناريو مرجح نظراً لخلاف بين القوى السياسية الشرق والغرب حول قوانين الانتخابات وعدم وجود توافق، إذ خرج أكثر من (60 نائباً من مجلس النواب و أكثر من 50 عضواً في المجلس الأعلى للدولة) ببيانين منفصلين لرفض مخرجات اللجنة 6+6، التي يفترض أن قراراتها ملزمة دستورياً ولا تحتاج لموافقة المجلسين، فضلاً عن ذلك تضمنت توصيات اللجنة المشتركة نقطة تعجيزية من شأنها إعادة المفاوضات من نقطة الصفر، والمتعلقة بتشكيل حكومة جديدة للإشراف على الانتخابات، فمع إصرار رئيس حكومة الوحدة الوطنية (عبد الحميد الدبيبة) على عدم تسليم السلطة إلا لحكومة منبثقة عن برلمان منتخب، وعدم تحمس الأمم المتحدة

21. تقديرات المستقبل، مسارات موازية: فرص نجاح المشاورات الليبية بين صالح والمشري في القاهرة، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبو ظبي، العدد1905، 20 آيار2023، ص3-2.

لفكرة تشكيل حكومة جديدة، حتى لا يؤثر ذلك على سرعة تنظيم الانتخابات، فخطوة من هذا النوع من شأنها تعطيل إجراء الانتخابات في الوقت المعلن.

وهذا السيناريو مرجح نظراً لأعترض (54) عضواً من المجلس الأعلى للدولة على السماح بترشح العسكريين ومزدوجي الجنسية مثل (خليفة حفتر) قائد قوات الشرقية في ليبيا. واعتبرها سابقة خطيرة لم تعهدها دساتير العالم، وأصدر الأعضاء الـ(54) بياناً أكدوا فيه أن رئاستي مجلسي النواب والدولة منحتا لجنة 6+6 صلاحيات خطيرة عبر ممارسات عبثية، وتضمن الاتفاق النهائي للجنة 6+6 السماح بترشح العسكريين ومزدوجي الجنسية في الدور الأول للانتخابات الرئاسية، شريطة استقالة العسكريين من مناصبهم ويعودوا إليها في حالة خسروا الانتخابات، بينما يشترط تخلي مزدوجي الجنسية عن جنسيتهم الثانية إذا وصلوا للدور الثاني من الانتخابات، وأن سيناريو عقد الانتخابات لا يقتصر على حل من يحق له الترشح، بل المعضلة الأخرى تتعلق من سيضمن عقد الانتخابات في أجواء آمنة تحقق نزاهتها، لاسيما هناك جيشين في البلاد، فضلاً عن وجود جماعات مسلحة منتشرة في جميع أنحاء البلاد تعبث في أرض الفساد، لذلك أصدرت مجموعة من المليشيات المسلحة الموالية لمفتي ليبيا المعزول (الصادق الغرياني) بياناً أعلنت خلاله رفضها للتعديل الـ13 للإعلان الدستوري وعسكرة الدولة وتولي مزدوجي الجنسية لأي مناصب سيادية في ليبيا، كما أشار البيان إلى تفعيل ما يسمى بـ(اتحاد ثوار ليبيا)، وهو تكتل مليشياوي يتشكل من مجموعة من المليشيات المسلحة المنتشرة بغرب ليبيا، وأن هذا الاتحاد سيكون مسؤولاً عن الدفاع عن مكتسبات الشعب الليبي والخروج من الفوضى الأمنية والسياسية، ووفق لهذا السياق هل تقبل المليشيات المسلحة بإجراء الانتخابات في المناطق التي تسيطر عليه؟، وفي حال قبلت بذلك نتيجة الضغوطات المحلية والإقليمية، هل ستكون تلك الانتخابات نزيهة؟، وبالتالي استحالة إجراء هذه الانتخابات في ظل هذه الظروف والفوضى التي تعصف بالبلاد منذ سقوط (معمر القذافي) وإلى الوقت الحاضر.

فإن سيناريو عدم إجراء الانتخابات في عام 2023 هو الأكثر ترجيحاً، والبقاء الوضع كما هو عليه والعمل على عرقلة أي إجراء للانتخابات، ويُعدّ (عبد الحميد الدبيبة) أبرز ممثلي هذا السيناريو، في ظل تمسكه في السلطة حتى حال اعتزامه الترشح للاستحقاقات الرئاسية المقبلة، فضلاً عن تحركاته المكثفة لإقناع القوى الغربية بقدرته على الحفاظ على مصالحها في ليبيا، فـ(عبد الحميد الدبيبة) يرفض فكرة تشكيل حكومة مصغرة للإشراف على الانتخابات، ويشدد على أن

حكومته لن تسلم السلطة إلا لحكومة منتخبة، كما أن (خليفة حفتر) له تحفظاته بشأن قوانين الانتخابات، وتقديم وثيقة رسمية من السلطات الأمريكية تثبت تنازله عن جنسيتها إذا تمكن من الصعود للدور الثاني من الانتخابات الرئاسية المرتقبة. وذلك خاصة أن هذا الأمر غير ممكن إدارياً بسبب ضيق الوقت بين دورتي الرئاسيات، فاعتراض (الدبيبة وحفتر) على قوانين الانتخابات وخريطة الانتخابات سيكون كافياً في عدم تطبيق القوانين.

وما يعزز هذا المشهد هو كارثة الفيضانات التي حدثت في مدينة درنة التي تقع في شرق ليبيا، إذ كانت عاصفة قوية ضربت شرق ليبيا، وأدت الأمطار الغزيرة بكميات هائلة إلى انهيار سدين في درنة، ما تسبب بتدفق المياه بقوة في مجرى نهر، فجرفت معها أجزاء من المدينة بأبنيتها وبناها التحتية، وتدفقت المياه بارتفاع عدة أمتار ، وحطمت الجسور التي تربط شرق المدينة بغربها، وكانت عاصفة دانيال قد ضربت المنطقة في ليلة 11 أيلول 2023، واستغرق الأمر يومين كاملين حتى بدأت المساعدات في التدفق نظراً لانسداد الطرق وصعوبة التنقل في المدينة التي تغطيها المياه الراكدة والطين، وقد تسببت تلك الكارثة بمقتل (7700 ضحية و8000 مفقود) بتاريخ 15/9/2023، وتحدثت المنظمة الدولية للهجرة عن نزوح أكثر من (38) ألف شخص في الشرق الليبي، وقال رئيس بلدية درنة (عبد المنعم الغيثي) إن الوفيات في المدينة قد تصل إلى ما بين (18 ألفا و20 ألفا) استناداً إلى حجم الأضرار، وقال (محمد المنفي) رئيس المجلس الرئاسي على منصة (إكس_تويتر سابقا)، إن (المجلس طلب من النائب العام التحقيق في الكارثة، ومحاسبة كل من أخطأ أو أهمل بالامتناع أو القيام بأفعال نجم عنها انهيار سدي مدينة درنة، على أن تنسحب التحقيقات إلى كل من قام بتعطيل جهود الاستغاثة الدولية أو وصولها للمدن المنكوبة)، ويعوق الوضع السياسي في ليبيا عمليات الإغاثة، فليبيا غارقة في الفوضى منذ سقوط نظام (معمر القذافي) في 2011، نتيجة التنافس على السلطة.

إن المثال الرئيس للفوضى السياسية في ليبيا يكمن في حقيقة أن (عبد الحميد الدبيبة) رئيس وزراء حكومة الوحدة الوطنية المعترف بها من قبل الأمم المتحدة ومقرها في طرابلس، يفتقر إلى السلطة اللازمة لزيارة المنطقة المنكوبة في الشرق، وتقتصر صلاحياته على التوجيه المالي، وحتى لجنة الأزمات التابعة له المخصصة لإدارة الكارثة، لا تعمل في المناطق المنكوبة بل من طرابلس، وقد بدأت حكومة الوحدة الوطنية ممارسات من خلال مطالبة المنظمات غير الحكومية بالتسجيل لدى الحكومة، وهذا يعيق جهود الإغاثة الإنسانية الفعالة، إذ إن أحد الجوانب الأساسية هو التعاون

مع الجهات الفاعلة المنظمة محلياً، ونتيجة لذلك يواجه شرق ليبيا تحديات إضافية، وتتكشف هذه التحديات في سياق المشهد السياسي المنقسم بشدة في ليبيا، إذ تظل الأمة لسوء الحظ عالقة في الشرك، فمن جانب لا يزال هاجس الجنرال (حفتر) هو الفوز في معركة كسب الرأي العام ضد حكومة الوحدة الوطنية من خلال تسليط الضوء على عدم فعاليتها مع قمع المعارضة، ومن جهة أخرى تدافع حكومة الوحدة الوطنية عن نفسها بقوة من خلال إلقاء اللوم بشكل مباشر على (حفتر) بسبب أوجه القصور التي يعاني منه[22]، لذلك وفق هذا السيناريو من المؤكد أن الانتخابات الرئاسية التي من المقرر أجراؤها في هذا العام سيتم تأجيلها، ولاسيما أن التعافي من الكارثة سوف يتطلب اهتماماً كاملاً لعدة أشهر.

2. **إجراء الانتخابات:** هذا السيناريو يتحقق في حال كان هنالك تدخلات دولية وإقليمية وعقوبات أممية رادعة في حال عدم الأجراء الانتخابات في موعدها المحدد، مما يدفع الأطراف المتصارعة حفاظاً على مصالحهم الخاصة إلى التوافق حول قانون الانتخابات ومن يحق له الترشح، ومن هي الجهة المعنية التي تشرف على الانتخابات، لاسيما أن الضغوط الدولية وخاصة الغربية تدفع للإنجاز الانتخابات في وقتها المحددة، بعد أن أصبحت ليبيا منطقة عبور المهاجرين وساحة للحرب بين الجيوش المرتزقة، وواجهة لعدم الاستقرار الإقليمي.. وفي إطار هذا المشهد إذا تم اجراء الانتخابات تبعا للضغوط الدولية، فلن تكون لها شرعيتها المتوخاة جراء الفساد المستشري، وعدم القدرة على توحيد المؤسسة العسكرية تحت مظلة جامعة للحفاظ على شرعية نتائج الانتخابات، وكذلك الخروج بإدارة حكم جديدة ترضي الاطراف الدولية المتناحرة في ليبيا، ما ينذر باستحالة أجراء تلك الانتخابات في ظل الظروف والمعطيات المذكورة انفاً في هذه الدراسة.

22. بين فيشمان، صراع السلطة في ليبيا: أي حلول ممكنة لكارثة درنة؟، مجلة المجلة، على الموقع الالكتروني https://www.majalla.com/node/299756، 15/9/2023

الخاتمة

بعد المطاف الذي عرضته هذه الورقة عن الحالة الليبية يستلزم للخروج من هذه الأزمة ترتيب اجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية لسد الفراغ الدستوري الذي أدى إلى زوال الدولة المركزية، ومع اقتراب الحسم في القضايا الجوهرية كالانتخابات، فالقوى الخارجية تسعى لدعم شخصيات موالية لها في الداخل الليبي للوصول إلى السلطة، لذلك من الصعب إجراء الاستحقاق الانتخابي في الموعد المحددة نهاية عام 2023، بالرغم من وجود مبادرة أممية تنص على أجراء الانتخابات، إلا أنها متعثرة جراء العديد من العراقيل أهمها عدم التوافق بين القوى السياسية في الشرق والغرب حول قوانين الانتخابات ومن يحق له الترشح في الانتخابات ومن هي الجهة التي تشرف على الانتخابات وغيرها، فضلاً عن عدم وجود إرادة حقيقية بين ساسة الشرق والغرب على إجراء تلك الانتخابات التي يعني نهاية مصالحها الضيقة في ليبيا وفسادهم المستشري في جميع مفاصل الدولة، والخاسر الوحيد هو الشعب الليبي التي أصبح بين سندان الشرق ومطرقة الغرب.

التوصيات

1. في الوضع الليبي التي تسودها الفوضى والفساد والمليشيات المتعددة التي تحكم مناطق معينة دون سيطرة الحكومتين في الشرق والغرب، نرى هذه الورقة بانه من غير المنطقي أن تكون لجنة (6+6) المشكلة من قبل مجلسي النواب والدولة تقع على عاتقها أجراء وضع القوانين الانتخابية، لاسيما أن هذه اللجنة لا تمثل الشعب بعد أن فقد كلا المجلسين شرعيتهم، لذلك لكي تجري الانتخابات بطريقة شرعية ومقبولة من قبل الأطراف المحلية والإقليمية يتوجب أن يتشكل مجلس منتخب من قبل الشعب الليبي يسمى بـ(الجمعية الوطنية) يقع على عاتقه وضع دستور دائم للبلاد، ووضع القوانين الانتخابية ومهمة الإشراف على الانتخابات الرئاسية، ومتى ما تنتهي الجمعية من مهامها ينتهي دورها، وبهذا نتخلص من أحقية أي الحكومة في الشرق أو الغرب على الأشراف في الانتخابات، وكذلك نتخلص من الفكرة اختزال الإرادة الشعبية ب(12) عضواً.

2. يجب على المؤسسة العسكرية أن تتوحد تحت جيش واحد بدلاً من صيغ قوى متعددة وألا تنحاز إلى أي طرف معين دون آخر، اذ يجب أن يكون انحيازها إلى الدولة والأمة، لا إلى أشخاص معنيين، ويكون ذلك بتشكيل قيادة موحدة تجمع جيش الشرق والغرب ويقع على عاتقها حماية الدولة من الاعتداءات الداخلية والخارجية ومحاربة الجيوش المرتزقة والمليشيات المحلية المسلحة، فضلاً

عن دورها في حماية العملية الانتخابية منذ إعلان المرشحين وحتى إعلان النتائج.

3. إن ما يعيق العملية الانتخابية هو من يحق له الترشح، وهذا سبب يدفع الدولة الليبية إلى الزوال والانقسام والتفكيك، نظر إلى أن الخلاف بين برلمان الشرق والغرب هو انحياز إلى أشخاص معنيين متمثلة بشخصية (خليفة حفتر) وغيره الذي يملك الجنسية الأجنبية ولا يريد التنازل عنها قبل وصوله إلى سدة الحكم، ولو كانت الأطراف المعنية تريد الحفاظ على الوحدة الوطنية لما تنازعت وتصادمت حول هذا الأمر المسيء للدولة.

4. يتوجب على الأمم المتحدة أن تأخذ دورها المعتاد، وألا تضع الحلول لمعالجة الأزمة الليبية فحسب، بل يجب أن تفرض عقوبات على الكيانات السياسية التي تعرقل العملية الانتخابية، فضلاً عن محاسبة جيوش المرتزقة وردعها عسكرياً وقانونياً، كما يتوجب على المجتمع الدولي لاسيما الدول الكبرى عدم التدخل في الشأن الليبي سواء كان قبل إجراء العملية الانتخابية أو بعدها، وسحب دعمها لحكومات الشرق أو الغرب، ويكون دعمها الحقيقي في بناء الدولة الليبية الواحدة الموحدة.